ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

زراعة القطن في مصر

الطريق نحو عودة المحصول الاستراتيجي وتعزيز الاقتصاد المستدام

إعداد: محمد عبد الهادي
مراجعة وتحرير: أحمد صلاح

وحدة تحليل السياسات العامة

نوفمبر ٢٠٢١

الفهرس	
1.ملخص تنفيذي	3
2.مقدمة	4
3. الأسباب التي أدت إلى حالة الرواج في زراعة القطن المصري	6
○ التغيرات التي لحقت بالسوق العالمي للقطن وتقلبات الأسعار	6
○ الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية من أجل إحياء زراعة القطن	7
4. الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطوير زراعة القطن	8
○ توفير المواد الأولية اللازمة للصناعات النسيجية	8
○ توفير فرص عمل لكثير من الشباب في قطاعي الزراعة والصناعة	8
○ موارد للنقد الأجنبي	9
5. آليات استدامة زراعة القطن في مصر	10
○ في الأجل القريب والمتوسط	10
○ في الأجل الطويل	11
6.التوصيات	13

مخلص تنفيذي

بدأت الحكومة المصرية مرحلة جديدة لإعادة رواج محصول القطن المصري، باعتباره أحد المحاصيل الاستراتيجية التاريخية التي اشتهرت بها مصر عالميًا، وشهد العام الحالي رواجًا غير مسبوق للقطن من خلال التشجيع على زراعته، وارتفاع أسعار بيعه بشكل ملحوظ، بما يشجع على زراعته بشكل أكبر خلال الأعوام المقبلة ويمثل فرصة جديدة لتصديره، وتنشيط صناعة المنسوجات المصرية من جديد.

وتعمل الحكومة المصرية وفق خطة تضمن استدامة زراعة القطن، من خلال الإجراءات التي تضمن رواج المحصول وعدم تعرض المزارع لأي خسارة فيه بشكل يحجم المزارعين من تكرار زراعة المحصول مرة أخرى كما حدث على مدار العقود الماضية، وتعتمد خطة الاستدامة على إنشاء مصانع النسيج الجديد وتطوير المصانع الحالية، والتي ستكون معتمدة على محصول القطن، بالإضافة إلى فتح الباب لتصدير الأقطان.

وفي إطار اهتمام مؤسسة ماعت بموضوع الاقتصاد الأخضر ودعم أهداف التنمية المستدامة، تقدم هذه الورقة حلولًا على مستوى السياسة العامة للدولة للنهوض بزراعة القطن واعتماد خطة للاستدامة، وتنقسم هذه الورقة إلى عدد من المحاور، المحور الأول يتناول الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة من الرواج في الأقطان المصرية، سواء ما يرتبط منها بالسوق العالمي أو سياسات الدولة المصرية، ثم في المحور الثاني، النظر في العوائد الاقتصادية الناتجة عن عملية التطوير لزراعة القطن، في أبعاده الثلاثة، من توفير المواد الأولية لصناعة الغزل والنسيج، فضلاً عن فرص العمالة وتقليل معدلات البطالة، وكذلك توفير موارد للنقد الأجنبي. ثم يتطرق المحور الثالث إلى الآليات والإجراءات التي يمكن البدء فيها من أجل تحقيق الاستدامة في زراعة القطن في مصر، سواء على المستوى المتوسط والقريب، أو على المستوى البعيد.

مقدمة

تلعب زراعة القطن في مصر دورًا مهمًا في توفير موارد مالية بشكل كبير لكل من الدولة عن طريق اتجاه الدولة إلى تصدير القطن طويل التيلة ذو الجودة العالية المطلوب في الأسواق العالمية، وكذلك للمزراع الذي يستفيد من أسعار البيع بسعر يتناسب مع ما يتحمله من تكاليف ذات أبعاد مختلفة.

وتمثل زراعة القطن في مصر باعتبارها دولة زراعية في المقام الأول، واحدة من أهم المحاصيل الزراعية لدى المزارعين، ولكنها تراجعت بشكل كبير خلال العقود الماضية بسبب ارتفاع التكاليف والسيطرة الأمريكية على إنتاج القطن وتصديره، حيث كانت المساحة المزروعة من الأراضي الزراعية المصرية بالقطن في عهد محمد علي باشا تقدر بما يقارب 2 مليون فدان، وقد تقلصت هذه المساحة خلال السنوات الأخير ووصلت في بعض السنوات إلى ما لا يتجاوز 300 ألف فدان.

وتعددت الأسباب التي أسهمت في ذلك، من بينها غياب استراتيجية واضحة من أجل تطوير قطاع الزراعة بشكل عام، بما يتوافق مع المتغيرات التي شهدها العالم من ظهور دول وقوى اقتصادية غير تقليدية، ووجود أسواق أخرى غير الأسواق الأوربية، مثل الصين والهند، والتي أصبحت تنتج ما يقارب من نصف الإنتاج العالمي.

كذلك اتجاه الدولة المصرية في أغلب الأوقات إلى تصدير القطن خام، دون وجود أي خطة واضحة من أجل تطوير عمليات الصناعة النسيجية مستفيدة من الجودة التي يحظى بها القطن المصري، خاصة طويل التيلة، بالإضافة إلى تأخر عمليات الميكنة في زراعة القطن، الأمر الذي ترتب عليه تراجع جودة القطن خاصة ما بترتب على عمليات الجني اليدوي.

ومع الحالة التي شهدتها الأسعار المتعلقة بالأقطان المصرية خلال موسم 2020-2021، عادت مسألة إعادة تطوير قطاع الزراعة في مصر بحيث تستفيد الدولة من المحاصيل التي حظيت تاريخياً بدور مهم في الاقتصاد المصري، وما لها من انعكاسات على حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وتأكيدًا لأهمية القطن المصري عالميًا، ذكر تقرير صادر عن وزارة الزراعة الأمريكية، بالتعاون مع الشبكة العالمية للمعلومات الزراعية لعام 2020، أن 3% فقط من إجمالي إنتاج القطن في العالم هو القطن طويل التيلة، وأن مصر والولايات المتحدة وإسرائيل وتركمانستان هم الدول الوحيدة المنتجة لهذا النوع، لكن مصر وفقاً لهذا التقرير تتميز بنوع من التعددية في أنواع القطن التي يمكن إنتاجها، إذ تحدد الهيئة العامة للتحكيم

والاختبار في مجال القطن التابعة للحكومة المصرية عشرة أصناف مختلفة من القطن تأتي تحت فئتين: القطن طويل التيلة والقطن متوسط وقصير التيلة.[1]

كذلك فقد أظهرت التوقعات التي بينتها الوزراة في تقرير لها أن حجم الإنتاج المتوقع لمصر من محصول القطن سوف يزداد من 275 ألف طن خلال العام الماضي، إلى ما يقارب 330 ألف خلال هذا العام، وذلك في ظل الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية في سبيل إحياء هذه الزراعة.

وشهد العام الحالي، ارتفاع الأسعار الخاصة بالأقطان المصرية في الارتفاع في المزادات، حتى بلغت 6700 جنيه في أحد مزادات كفر الشيخ، وهو الأمر الذي يثير الانتباه ويعكس الاهتمام الحكومي بتطوير المشروع، في الوقت الذي لم تكن أسعارالقطن منذ سنوات قريبة تتجاوز 700 جنية للقنطار الواحد.

ويمثل ارتفاع أسعار القطن عالميًا، ووصوله لأعلى مستوى له منذ 10 سنوات، فرصة قوية للقطن المصري وعاملًا إيجابيًا لتعزيز الإنتاج، فبالإضافة إلى وجود الاستعداد الجيد لتصنيع القطن في مصر، فإن الأسعار العالمية تفتح الباب لتصدير القطن المصري بأسعار ربحية للمزارعين وتجار القطن، في ظل تراجع المحصول في مختلف أنحاء العالم، نتيجة سوء الأحوال الجوية، والطلب المتزايد على الألياف في الولايات المتحدة، وزيادة الطلب الصيني على القطن الأمريكي بعد تراجع الإنتاج في البرازيل والتي هي ثاني أكبر مصدر للقطن في العالم.

وفي تقرير صادر عن Oxford Business Group، بلغ إنتاج مصر من القطن في عام 2016 أدنى مستوى له منذ أكثر من 100 عام، وقد أرجع هذا التقرير تزايد معدلات الانخفاض إلى الاضطرابات السياسية في عام 2011، والذي أدى إلى تخفيف لوائح ضمان الجودة وما تلاها من تراجع في الجودة الشاملة، ومن ثم تراجع في الأهمية النسبية التي يحظى بها القطن المصري في السوق العالمي لتجارة القطن.[2]

لذا يتم تقديم هذه الورقة من أجل التركيز على نحو أكبر على الآليات التي يمكن من خلالها إعادة تطوير زراعة القطن في مصر على المستوى القريب والمتوسط، كذلك على المستوى البعيد، في إطار السوق العالمي، الذي يمكن أن تستفيد منه الدولة المصرية في الوقت الراهن، بالإضافة لتطوير الصناعات المرتبطة بالقطن محليًا

[1] Cotton and Products Annual 2020, Egyptian Producers Continue to Cut Production on Lower Prices, United States Department of Agriculture, Global Agricultural Information Network, 1 April 2020, Available at: https://cutt.us/JzNLM

[2] Oxford Business Group, Egyptian cotton returns to world markets, Available at: https://cutt.us/QjOx6

بما يحقق أقصى استفادة من القطن المصري كمحصول تتميز به مصر عالميًا، يمكنه أن يحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصري في إطار التوجه نحو اقتصاد مستدام.

أسباب رواج زراعة القطن المصري مؤخرًا

شهد العام الجاري 2021، رواجًا في زراعة وتجارة محصول القطن بشكل غير مسبوق، وذلك في ظل اهتمام الدولة بدعم المحصول وتوفير فرص التصنيع والتصدير، وهو الأمر الذي سيكون دافعًا للتوسع في زراعة القطن بشكل أكبر خلال العام المقبل، ويزيد من فرص عودة رواج هذه الزراعة مرة أخرى بشكل يحقق عائد اقتصادي للمزارعين، ويزيد من فرص التجارة والصناعة المرتبطة بالمحصول.

وشهدت أسعار التعاقد على شراء القطن من المزارعين وفقاً لآلية البيع في المزاد التي حددتها الحكومة المصرية في قانونها لعام 2019، زيادة بنسبة وصلت إلى أكثر 75%، عند مقارنتها بالأعوام السابقة، حيث بلغ سعر القطن في أول مزاد علني للقطن خلال هذا العام 3715 جنيهاً للقنطار الواحد.

وأثارت هذه التغيرات التي لحقت بأسعار القطن على نحو إيجابي الكثير من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى ذلك، وإلى أي مدى يمكن تفسير ذلك في ضوء سياسات الدولة المصرية الهادفة إلى تطوير زراعة القطن.[3]

ويمكن النظر إلى ذلك الأمر من زاويتين، على النحو التالي:

<u>الأولى: تتعلق بالتغيرات التي لحقت بالسوق العالمي للقطن وتقلبات الأسعار</u>

حيث أن الإنتاج العالمي للقطن قد شهد انخفاضاً هذا العام، بلغت قيمته 6.5%، الأمر الذي ترتب عليها ارتفاع الطلب على القطن بنسبة بلغت 12%، وعلى أثر ذلك تقلصت الاحتياطات من محصول القطن على المستوى العالمي.

وفي كثير من التقديرات التي حاولت تفسير ظاهرة الرواج التي لحقت بزراعة القطن في مصر، فإن التراجع الذي لحق بمعدلات الإنتاج في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، كان من بين الأسباب التي أسهمت في زيادة الطلب على القطن المصري، ومن ثم ارتفاع الأسعار الخاصة به.

[3] دعاء حسني، هل تواصل أسعار القطن ارتفاعاتها خلال الموسم الحالي ؟، جريدة المال، 20 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/3FTyd

وبلغت نسبة التراجع في إنتاجية هذه الدول ما يقارب 25 %، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار القطن المصري خلال هذا العام إلى ما يزيد عن أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام 2014، حيث لم تتجاوز وقتها 700 جنية للقنطار، ما يعني أن المزارع في ذلك الوقت كان يتكبد الكثير من الخسائر.[4]

الثانية: جهود الدولة المصرية من أجل إحياء زراعة القطن

حيث أنه منذ سبتمبر من عام 2020، بدأت الحكومة المصرية في تطبيق نظام جديد في تداول القطن المصري، يقوم على مركزية تجميع القطن من خلال مراكز محددة لا يمكن التصرف عبر غيرها، وأن كافة التجار والمزارعين سوف يلتقون عبر هذه المراكز.

فقد حددت مراكز للتجميع في أربع محافظات، في كلاً من بني سويف والفيوم والشرقية والبحيرة، ويتم في هذه المراكز عرض الأقطان التي ترد في مزاد علني حتى يضمن المزارع الحصول على أكبر سعر ممكن، وذلك بإشراف من قبل الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن.

وقد تم تطبيق هذه المراكز بشكل تجريبي، أولاً في محافظتي بني سويف والفيوم، ثم تم التوسع في عدد المحافظات، وكذلك في عدد المراكز الموجودة داخل كل محافظة، فقد بلغ عدد المراكز الموجود في محافظة بني سويف سبعة مراكز، وتسعة في الفيوم، و19 مركزاً في البحيرة، و15 مركز في الشرقية. تعاون في تنفيذ هذه المراكز عدد من الوزارات في الحكومة المصرية منها وزارة قطاع الأعمال، وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة، في محاولة لتحسين جودة ونوعية القطن ليصبح لدية ميزة تنافسية في السوق العالمي لتجارة القطن.

كذلك تم الاتفاق التعاقد على إنشاء 6 محالج جديدة، في محافظات مختلفة، على أن تقوم هذه المحالج بالقيام بكافة علميات الحلج لغالبية الإنتاج من القطن المصري، وفقاً لأحدث المواصفات العالمية، على أن يتم تعبئة القطن في بالات يتم تدوين مواصفات القطن وبياناته عليها، الأمر الذي يسفر عنه ارتفاع أسعار القطن في السوق العالمي، فضلاً عن زيادة استخدامه في كثير من الصناعات المتعلقة بالغزل والنسيج.

[4] محمد عبدالله، ارتفاع أسعار الذهب الأبيض بمصر.. هل ابتسم الحظ لمزارعي القطن أم هي سياسة رشيدة؟، الجزيرة، 14 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/lakrw

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى التوجه نحو محاولة تعويض المزارعين من خلال التأكيد على حصولهم على 70% من قيمه القطن المباع عقب الانتهاء من المزاد مباشرة، أما باقي السعر فيمكنه الحصول عليه من خلال أحد البنوك وفقاً لمعدلات معينة يتم الاتفاق عليها مع الهيئة العامة للتحكيم واختبار القطن.[5]

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطوير زراعة القطن

تسهم عملية التوسع في زراعة القطن، فضلاً عن التوسع في إجراء البحوث الهادفة إلى تحسين نوعية القطن، بالإضافة لإجراء البحوث اللازمة من أجل بناء نمط لزراعة القطن ينظم العلاقة بين التجار والمزارعين، بحيث يحصل المزارع على سعر يتناسب مع التكلفة الإجمالية للقطن، وتحقيق عدد من المزايا الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

أولاً: توفير المواد الأولية اللازمة للصناعات النسيجية

يوفر القطن بطبيعة الحال المواد الأولية المطلوبة في الصناعات النسيجية، بما تمثله صناعة الغزل والنسيج من أهمية في الاقتصاد المصري تتمثل في كونها ثاني أكبر القطاعات الفرعية بعد الزراعة والصناعات الزراعية في القطاعات التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي، فخلال العام 2020، بلغت نسبة مساهمة صناعة الغزل والنسيج في الناتج المحلي الإجمالي ما يزيد على 3%. وبلغت نسبة إسهام صناعة الغزل والنسيج في إجمالي الإنتاج الصناعي حولي 7%، بالإضافة إلى أن هذه الصناعة تستحوذ على 9% من المنشات الصناعية الموجود في قطاع الصناعة بشكل عام. أما ما يتعلق بصادرات وواردات صناعة الغزل والنسيج من إجمالي قطاع الصناعة، فقد بلغت نسبة الصادرات حوالي 15%، أما ما يتعلق بالواردات فقد بلغت نسبتها حوالي 6%.[6]

وتبين هذه المؤشرات الأهمية التي تحظى بها صناعة الغزل والنسيج في الاقتصاد المصري، والتي يمكن أن تزداد في ظل خطط التنمية التي تهدف إلى رفع معدلات الإنتاج وزيادة نوعية المنتج من القطن، وبالتالي تزداد الأهمية النسبية للقطن لما يوفره من فرص عمل في زراعته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري مزيد من فرص العمل في قطاع الغزل والنسيج.

[5] محمود عبده، القاهرة تبدأ نظاما جديدا لتداول القطن المصري خلال أيام، اندبندنت عربية، 27 أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ruM7V

[6] محمد قاسم، الصناعات النسيجية بين الواقع والمأمول التحديات والحلول المقترحة، مركز المعلومات زدعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، دراسات واوراق سياسات، 4 اغسطس 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/GzFu9

ثانياً: توفير فرص عمل لكثير من الشباب في قطاعي الزراعة والصناعة

يسهم قطاعي الزراعة والصناعة في توفير الكثير من فرص العمالة لأعداد كبيرة من الشباب، وهو الأمر الذي أسهم في انخفاض معدلات البطالة إلى 10.1% خلال عام 2020، مقارنة بنسبة 13.1% في عام 2015. فخلال عام 2020، ورغم انتشار ظروف جائحة كورونا وما تبعها من ظروف الإغلاق والإجراءات الاحترازية، فقد أسهم قطاع الصناعة في توفير فرص عمل بلغت نسبتها حوالي 28% من إجمالي العمالة المصرية.[7]

وقد كان للصناعات النسيجية إسهام كبير في توفير فرص العمل مقارنة ببقية قطاعات الصناعة، حيث بلغت نسبة العاملين في قطاع صناعة الغزل والنسيج في عام 2020، حوالي 20% من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة.[8]

أما ما يتعلق بقطاع الزراعة، فقد بلغت نسبة إسهامه في العمالة المصرية خلال عام 2020، حوالي 21% من إجمالي العمالة المصرية، لكن ما يجب التأكيد هو أهمية أن تكون هناك خطة استراتيجية واضحة لتطوير الزراعة والإنتاج الزراعي، تعزز من استدامة العمالة الزراعية على مدار العام، ولا تجعل العمالة موسمية فقط.

وبالتالي فإن مزيد من التطوير في زراعة القطن على نحو مستدام من شأنه أن ينعكس بشكل إيجابي على معدلات العمالة في قطاعي الزراعة والصناعة معاً، وهو الأمر الذي يسهم إلى نحو كبير في خفض معدلات البطالة، وبالتالي انخفاض معدلات الفقر إلى حد كبير في المجتمع المصري، خاصة وأن كثير من العاملين في قطاع الزراعة يعانون من معدلات فقر مرتفعة عن العاملين في باقي قطاعات الدولة.[9]

ثالثاً: موادر للنقد الأجنبي

إذ أن توجة الدولة المصرية نحو تبني استراتيجية من أجل إعادة بناء عملية زراعة القطن المصري بهدف تحسين نوعية المنتج، بحيث يصبح أكثر قدرة على المنافسة العالمية، وكذلك تبني الدولة سياسة الزراعة والتصنيع من

[7] وزارة الصناعة والتجارة، وزيرة التجارة والصناعة تستعرض حصاد قطاع الصناعة خلال عام 2020، 31 ديسمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/XqsFc

[8] محمد قاسم، مرجع سابق

[9] عبد الحافظ الصاوي، ما الذي يجعل القطاع الزراعي بمصر أقل تنافسية محليا ودوليا؟، الجزيرة، 18 إبريل 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/mY2ZN

أجل التصدير، من شأنه أن يوفر للدولة المصرية الكثير من موارد النقد الأجنبي بما لها من انعكاس إيجابي على الاستقرار المالي للدولة المصرية.

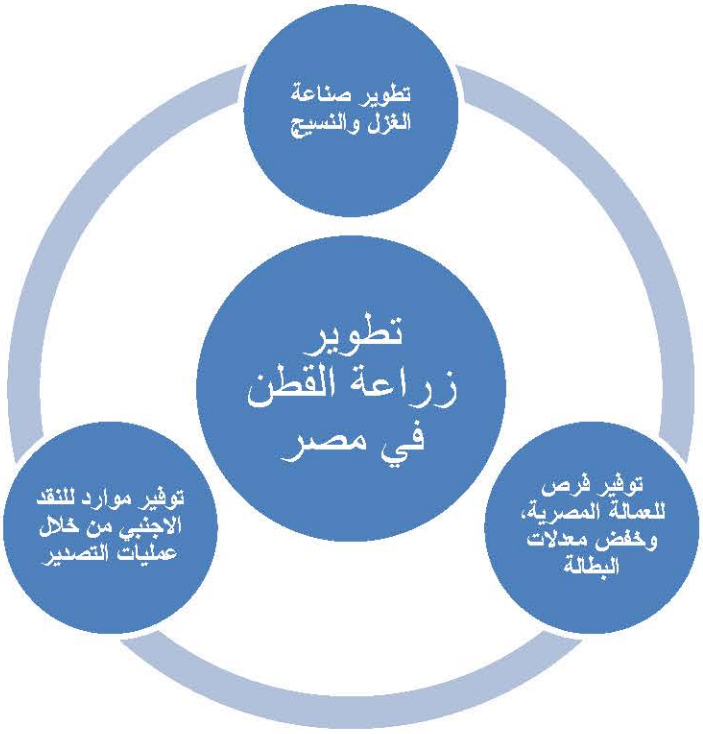

آليات استدامة زراعة القطن في مصر

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي يمكن التعويل عليها من أجل استدامة زراعة القطن في مصر، وهذه الإجرءات تم تقسيمها على المدى القريب والمتوسط، وعلى المدى الطويل، وذلك على النحو التالي:

أولاً: على المدى القريب والمتوسط

1- يمكن للدولة أن تعمل على توفير قروض ميسرة للمزارعين تقوم على أنظمه سداد مناسبة، تسمح للمزراعين بالقيام بعملية تطوير الآلات اللازمة من أجل التحول إلى أكبر قدر ممكن في ميكنة الجني بما يضمن جودة أعلى وبتكلفة أقل للفدان وقنطار المحصول معاً.

2- أن يكون هناك الكثير من مبادرات نشر الوعي فيما يتعلق باستخدام الأسمدة الكيماوية باهظة الثمن، حيث أنه وفقاً لعدد من الدراسات تبين أن من بين الأسباب التي تسهم في رفع تكلفة إنتاج القطن المصري، تلك المتعلقة باستخدام الكثير من الأسمدة الزائدة عن الحاجة.

3- إجراء عملية تشاور بين المزارعين والتجار من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التفاهم حول الأسعار التي تضمن مستوى ملائم من الربح للطرفين، بحيث لا ينفرد أحد الطرفين بجني المكاسب في ظل خسائر باهظة يتحملها الطرف الآخر.

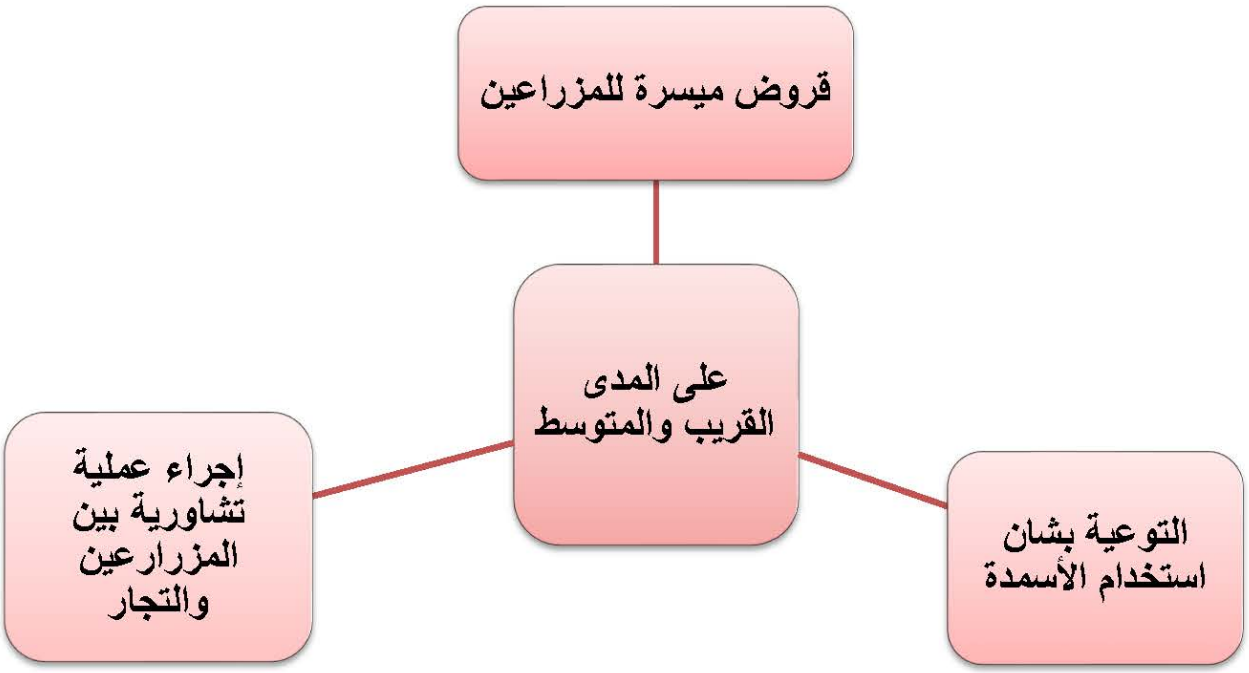

ثانياً: على المدى الطويل

1. توجة المؤسسات المعنية في مصر بالقيام بعقد شراكات مع كثير من المنتجين والمستثمرين في الصناعات المرتبطة بالقطن وإنتاجه، خاصة صناعة الغزل والنسيج، بما يمكن مصر من الاندماج بشكل تدريجي في السوق العالمي للقطن، بشكل يحفظ للقطن المصري مكانته ويجعله أقل عرضه للتقلبات التي تحدث في السوق العالمي.

2. الاتجاه نحو التوسع على المستوى المحلي في تعزيز صناعة الغزل والنسيج، من خلال الاستمرار في بناء مزيد من المصانع على غرار ما أعلن عنه وزير قطاع الاعمال، من أنه سوف يتم الانتهاء في مارس 2022 من عملية البناء لمصنع الغزل والنسيج الأكبر في العالم، على مساحة 62 ألف متر مربع، ومن المقرر أن يقوم هذا المصنع باستيعاب 182 ألف طن غزل، بمتوسط 30 طن لليوم الواحد، وهو الأمر الذي يمثل نقلة كبيرة للقيمة المفاضة للقطن المصري، ويشجع على زراعته.
3. تطوير مصانع الغزل والنسيج التي تحتاج إلى إعادة تزويدها بكثير من الماكينات الحديثة، وهو ما بدأت فيه الحكومة بالفعل حيث تم الإعلان عن دمج 9 شركات لحلج وتجارة الأقطان في شركة واحدة، بالإضافة إلى القيام بعملية دمج لـ22 شركة غزل ونسيج في 8 شركات على مستوى أعلى من التجهيزات، في سياق محاولات رفع معدلات الإنتاج المستهدف من هذه الشركات.
4. التوسع في زراعة القطن طويل التيلة بما يضمن للقطاع الزراعة الاتجاه إلى مزيد من التصدير مستفيدة من الجودة التي يحظى بها هذا النوع من الأقطان حول العالم، كذلك التوسع في زراعة القطن قصيرة ومتوسط التيلة من أجل الاستخدام في التصنيع المحلي، في محاولة تقليل الورادات منه من أجل توفير الموارد اللازمة لصناعة الغزل والنسيج في المصانع المصرية.
5. أن يتم دراسة آليات تطبيق الزراعة التعاقدية، الأمر الذي يحقق الكثير من المزايا، والتي من بينها توفير أكبر قدر ممكن من الشفافية والوضوح فيما يتعلق بمنظومة جني الأرباح وتحمل الخسائر، ومن ثم يصبح هناك ثقة أكبر في السياسات الهادفة إلى تطوير زراعة القطن من قبل الحكومة.

التوصيات

1. على الحكومة المصرية تبني ووضع استراتيجية واضحة لتطوير المنتجات الزراعية بشكل عام، بحيث تصبح جزء من البناء الاقتصادي للدولة.
2. ضرورة أن يتم تحفيز المستثمرين في القطاع الخاص نحو الاستثمار في قطاع الزراعة وخاصة زراعة القطن بمختلف أنواعه.
3. ضرورة أن تقوم المؤسسات البحثية المعنية بمزيد من الأبحاث في سياق محاولات تحسين نوعية وسلالات القطن بما يتوافق مع متطلبات السوق المحلي والعالمي.
4. ضرورة أن يكون هناك سياسة واضحة من أجل بناء شراكات أكبر مع المستثمرين في الأقطان في مختلف دول العالم.
5. الاتجاه نحو سياسة الزراعة القائمة على التعاقد بما يضمن قدر أكبر من الشفافية.
6. التوسع في عملية الاستصلاح للأراضي الزراعية، والاتجاه نحو أنظمة الري الحديثة بما يضمن ترشيد استخدام المياه.

قائمة المصادر

1- عبدالله عبده، قنطار القطن في مصر يسجل سعراً قياسياً عند 425 دولاراً، العربي الجديد، 30 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/C8faP

2- Sputnik عربي، هل يستعيد القطن المصري مكانته العالمية خلال السنوات القادمة؟، 23 فبراير 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/LDnF2

3- دعاء حسني، هل تواصل أسعار القطن ارتفاعاتها خلال الموسم الحالي ؟، جريدة المال، 20 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/3FTyd

4- محمد عبدالله، ارتفاع أسعار الذهب الأبيض بمصر.. هل ابتسم الحظ لمزارعي القطن أم هي سياسة رشيدة؟، الجزيرة، 14 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/lakrw

5- محمود عبده، القاهرة تبدأ نظاما جديدا لتداول القطن المصري خلال أيام، اندبندنت عربية، 27 أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ruM7V

6- محمد قاسم، الصناعات النسيجية بين الواقع والمأمول التحديات والحلول المقترحة، مركز المعلومات زدعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، دراسات واوراق سياسات، 4 اغسطس 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/GzFu9

7- وزارة الصناعة والتجارة، وزيرة التجارة والصناعة تستعرض حصاد قطاع الصناعة خلال عام 2020، 31 ديسمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/XqsFc

8- عبد الحافظ الصاوي، ما الذي يجعل القطاع الزراعي بمصر أقل تنافسية محليا ودوليا؟، الجزيرة، 18 إبريل 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/mY2ZN

9- الموقف الحالي والتصورات المستقبلة للقطن المصري، قسم بحوث التحليل الاقتصادي للسلع الزراعية، مركز البحوث الزراعية، يناير 2019، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/tl91u

10- سمر السيد، الزراعة الأمريكية تعدل توقعاتها بشأن واردات مصر من القطن فى موسم 2021-2022، جريدة المال، 31 اغسطس 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ZdnVb

11- كريم حسن، هشام توفيق: الانتهاء من إنشاء أكبر مصنع للغزل والنسيج في العالم بالمحلة الكبرى وتشغيله في مارس 2022، بوابة الإهرام، 13 إبريل 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ocjVT

12- بسنت ماهر، الغزل والنسيج.. الدولة تضع خطة لاستعادة العصر الذهبي، الوطن، 6 مارس 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qSR7B

13- Cotton and Products Annual 2020, Egyptian Producers Continue to Cut Production on Lower Prices, United States Department of Agriculture, Global Agricultural Information Network, 1 April 2020, Available at: https://cutt.us/JzNLM

14- Oxford Business Group, Egyptian cotton returns to world markets, Available at: https://cutt.us/QjOx6